الاقتصاد المقاوم مفهومه، بنيته وخصائصه

الجزء الأول

د. رهف أحمد [1]

الملخص

الاقتصادُ المقاومُ هو سياسةٌ اقتصاديةٌ متكاملةٌ، أي أنه نموذجٌ علميٌّ يتناسَبُ مع حاجات البلاد، وهو اقتصادٌ ذاتيُّ الإنتاج، ليس منغلقاً، وإنما يرتبط مع اقتصاديات العالم، وهو ليس اقتصاداً رسميّاً حكوميّاً فقط، بل هو اقتصاد مجتمعيٌّ وشعبيٌّ، يدور في فلك العدالة، أي أنه لا يكتفي بمؤشرات الاقتصاد الغربي الرأسمالي بالنسبة للناتج المحلي والنمو الوطني، بل يعتمد على دعم مختلف الوحدات الإنتاجية، والحدّ من اعتماد الموازنة العامة للبلاد على الإيرادات النفطية بشكل أَسَاسيّ، كما يتضمن العمل على إصلاح بنية القطاع المصرفي عبر السيطرة على تقلُّبات سوقِ النقد، ومحاولة فك الارتباط بالدولار الأمريكي.

ويُعتبر الاقتصادُ المقاوِمُ من أفضل الطرق للتعامل مع العقوبات الاقتصادية ضد الدول في الحالات التي لا يسمح لها بالصادرات والواردات التجارية، والتي تخضع لعقوبات أَو حصار اقتصادي، حَيثُ أنَّ الاقتصادَ المقاومَ له مقوماتٌ داخليةٌ نابعةٌ من البناءِ المؤسّسي المتماسك في شتى المجالات الاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، والشعبِ الذي يتمتعُ بقدرات ذاتية وإمْكَانيات كبيرة في جميع المجالات، ويوحده انتماء وطني عقائدي ينبع من هُوِيَّته الإيمانية، ويتسلح بالإيمان في مواجهة الاعتداءات الخارجية، حَيثُ أنَّ سياسةَ الاقتصاد المقاوم سياسةٌ مستنبَطةٌ من الثقافة الإيمانية والعلمية، وهي تعتبر بمثابة تدابير طويلة الأمد للاقتصاد الوطني، إذ تحقّق أهدافاً استراتيجية وجوهرية في مجال المسائل الاقتصادية في مواجهة الصدمات المختلفة التي تتعرض لها الدولةُ، من مخطّطات وأجندات دول استعمارية، تهدف للسيطرة على الثروات الاقتصادية والتحكم بالنظام السياسي للدول الضعيفة.

---

[1] دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.

لقد جاء البحث ليقدم دراسة نظرية أولية تشرح مفهوم الاقتصاد المقاوم، كما شرحها وفصلها صاحب النظرية والمقوّمات التي يُعْتَمَدُ عليها، والركائز التي استندت عليها أفكاره، ونوَّهَ إلى نقاط القوة التي تجعل النظرية محطَّ أنظار الدول التي تعاني من الاستعمار السياسي والاقتصادي، ونقاط الضعف الواجب تجنبها، والانتباه إليها وتوخي الحذر، ليشكل هذا البحث الحلقة الأولى من سلسلة الأبحاث التي تتناول هذا النهج العظيم وتشرح تجارب البلدان التي استفادت منه.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، الاكتفاء الذاتي، الاقتصاد المقاوم، الغرب، الرأسمالية، العقوبات.

The Economy Of Resistance: Its Concept, Structure, And Characteristics

Dr. Rahaf Ahmed [2]

The economy of resistance is an integrated economic policy, that is, it is a scientific model commensurate with the needs of the country, and it is a self-producing economy that is not closed, but rather linked with the economies of the world. Western capitalism in terms of GDP and national growth, but rather depends on supporting various production units and reducing the dependence of the country's general budget on oil revenues mainly, and it also includes working to reform the structure of the banking sector by controlling the fluctuations of the money market, and trying to disengage from the US dollar.

The economy of resistance is considered one of the best ways to deal with economic sanctions against countries in cases where commercial exports and imports are not allowed and which are subject to sanctions or an economic blockade, as the economy of resistance has internal components stemming from coherent institutional construction in various strategic, economic, military and security fields, and the people who It enjoys self-capabilities and great capabilities in all fields and is united by a national ideological affiliation that stems from its faith identity and is armed with faith in the face of external aggressions, as the policy of the economy of resistance is a policy derived from the faith and scientific culture and it is considered as long-term measures for the national economy, as it achieves strategic and fundamental goals in the field of Economic issues in the face of the various shocks that the state is exposed to,

[2] PhD in Banking and Financial Sciences, Damascus University, Faculty of Economics.

such as the plans and agendas of colonial countries that aim to control economic wealth and control the political system of weak countries.

The research came to present a preliminary theoretical study that explains the concept of the economy of resistance as explained and separated by the owner of the theory and the elements on which it relies and the pillars upon which his ideas were based. This research is the first link in a series of researches dealing with this great approach and explaining the experiences of the countries that have benefited from it.

Keywords: Economy, Self-Sufficiency, Economy Of Resistance, The West, Capitalism, Sanctions.

مقدمة:

لم تعد الحروب في العالم تقتصر على الحروب العسكرية والاحتلال والعدوان، بل ذهبت إلى ما هو أقسى وأكثر تدميراً وأقل تكاليفَ، وهو الحرب الاقتصادية؛ التي يستطيع العدوان من خلاله أن يتحكم في الشعوب، وبالطبع أصبحت الشعوب العربية ضحية الاستعمار الاقتصادي والغذائي.

ومن ضمن هذه الحروب؛ لجأت الدول المهيمنة على الحصار الاقتصادي، وعدم السماح بدخول المواد الغذائية الأساسية، ولا يسمحون للدول بتصدير ثرواتها.

ومن هنا كان على الدول أن تنتفض وألَّا تقف عاجزة مكتوفة الأيدي مستسلمةً للأعداء، ولابد من إيجاد حلول وخاصة أن الدول العربية تمتلك مقومات اقتصادية وجغرافية وموارد كبيرة ومهمة، وهذا ما دفعها للتفكير في التحول الذي أطلقوا عليه اسم الاقتصاد المقاوم.

بدأت الفكرة باقتصاد يعتمد على الإنتاج المحلي والمنتج الوطني، مستغنٍ تماماً عن المواد المستوردة، معنيٌّ بالصناعات المحلية، جاعلاً الزراعة العمود الفقري له، ليتم توفير المواد الغذائية الأساسية.[3]

الاقتصاد المقاوم – المصطلح والمفهوم:

إن الاقتصاد المقاوم مصطلحٌ هجينٌ لم يتحدث به أيٌّ من المفكرين الاقتصاديين، ولم يَرُوا ذكره في أي دولة من دول العالم.

وُجِدَ في الدول التي تعاني من الحصار والعقوبات الاقتصادية والسياسية، وفي الحالات التي لا يسمح فيها للدول بالانخراط بالتجارة الخارجية ولا يسمح لها بالاستيراد والتصدير.

استُخدِمَ هذا المصطلح للمرة الأولى عام 2005 في قطاع غزة بعد الحصار الإسرائيلي على القطاع، ومن ثم عززه الاقتصاد الإيراني في عام 2012، فجاء كمقترح لإدارة الاقتصاد بعد

[3] الاقتصاد المقاوم للتحرر من هيمنة دول الاستكبار والاعتماد على الذات، محمد صالح حاتم، مقال 22 آب 2022.

العقوبات الاقتصادية والتجارية التي تقودها الولايات المتحدة ضدها، من خلال طرحه بهدف تعزيز الاعتماد على الذات وإدارة موارد البلاد.

وعرَّفه المرشد الإيراني بأنَّه نمطٌ من النظام الاقتصادي الإسلامي، ووضع أسساً له تبعاً لرؤيته الاستراتيجية، وقسمها إلى 10 أسس:

1- الحيوية الاقتصادية وتحسين المؤشرات الاقتصادية العامة؛
2- قدرة المقاومة على تخطي كل العوامل التي تهدد أمنها الاقتصادي؛
3- الاعتماد على الموارد الداخلية والطاقة الناتجة عن قوة الدخل؛
4- التخطيط السليم المدروس المبني على أساس علمي؛
5- الاعتماد على الموارد البشرية الداخلية للبلاد، والإيمان بالقدرات المحلية كمحور أساسي؛
6- توفير آمن للسلع الاستراتيجية؛
7- خفض الاعتماد على النفط كعائدات أساسية في اقتصاد البلاد؛
8- تعديل السلوك الاستهلاكي، والتأثير في نموذج الاستهلاك؛
9- جعل الأساس الاقتصادي مبنيَّاً على العلم والمعرفة والخبرات والتجارب الخارجية؛
10- بناء البنى التحتية الاقتصادية للبلاد.[4]

أسس الاقتصاد المقاوم كما وصفها صاحب النظرية (الإمام الخامنئي):

أولاً: الاقتصاد المقاوم نموذجٌ علميٌّ متناسبٌ مع حالات البلاد التي تعاني من الصراعات الخارجية وتقاوم الهيمنة العالمية.

ثانياً: هو اقتصاد ذاتي إنتاجيّ، أي أن الاقتصاد المقاوم ينبع من داخل إمكانيات وطاقات البلاد والشعوب، ولكنه في نفس الوقت ليس اقتصاداً منطوياً على الذات، بل هو اقتصاد داخليُّ الإنتاجِ وخارجيُّ التوجُّهِ، يرتبط ويتفاعل مع اقتصادات العالم ويتعامل معها بقوة.

ثالثاً: هو اقتصاد شعبيٌّ مرتكز على الناس، أي أنه لا ينبع من سياسة الحكومات، يتحقق بإرادة الشعب، ورأسماله من الناس وتمويلهم ومشاركتهم، وهذا لا يعني أبداً أن الحكومة لا تتحمل مسؤوليةً تجاهه.

[4] من كلمة الإمام الخامنئي في لقائه حشداً من أهالي محافظة أذربيجان الشرقية، بمناسبة ذكرى انتفاضة 29 بهمن 2018/2/18.

رابعاً: هو اقتصادٌ يرتكز على التقدم العلمي، ويعتمد على التطور العلمي ويتطور معه، وهذا لا يعني أنه محصور بفكر العلماء فقط، فكل التجارب الشعبية والمهارات يمكنها أن تؤثر بشكل سلبي كبير ومهم في هذا الاقتصاد.

خامساً: هذا الاقتصاد بُنِيَ أساساً على فكرة العدالة، أي أنه لا يكتفي بمؤشرات الاقتصاد الرأسمالي من قبيل النمو الوطني أو الناتج القومي الإجمالي، والحال أنه في بلد ما على الرغم من ارتفاع الناتج الإجمالي إلا أن سوء توزيع الثروات جعلت الشعب في فقر ووجوع.

سادساً: إن الاقتصاد المقاوم فكرة دائمة ومستمرة، فهو عنوان الثبات والتمتين لأسس الاقتصاد.

مقتضيات تحقيق الاقتصاد المقاوم:

بعد شرح مفهوم الاقتصاد المقاوم وأسس تشكيله، علينا الإجابة عن شروط تحقيق هذا الانقلاب الاقتصادي، والتي تمحورت حول أربع مسائل:[5]

أولاً: دعم الاقتصاد الوطني؛ فهو الأساس والمرحلة الأهم في تقدم الاقتصاد، والتركيز على الثروات الداخلية ودعم القطاعات الزراعية والإنتاجية وسوق العمل الوطني.

ثانياً: على أصحاب رؤوس الأموال والقوى العاملة والقطاع المنتج أن يولوا جُلَّ اهتمامهم للإنتاج الوطني المحلي، بالاستفادة القصوى من الإمكانيات الموجودة وتوجيهها للداخل، والاهتمام برأس المال البشري الوطني وتفعيله بما يخدم المنفعة الداخلية.

ثالثاً: أن يتم توجيه رؤوس الأموال المحلية إلى بناء أرضية إنتاجية قوية، وتمكين البنى التحتية، والحد من المنتجات الاستهلاكية والهدر في السلع الكمالية.

رابعاً: الترويج والتسويق الممنهج للإنتاج الوطني، وهو ما يعني بداية استهلاك الإنتاج من الداخل أولاً.

الخصائص والسمات التي يمتاز به الاقتصاد المقاوم:[6]

طرح مفهوم الاقتصاد المقاوم قوانينَ تحفظ العدالة في المجتمع، وتمنع الاعتداء والاحتلال الفاحش والفرق الشاسع بين الطبقات الاجتماعية، وتتجاوز التناقضات والفروقات التي تظهر بين

---

[5] القوّة الناعمة الاقتصادية للجمهورية الإسلاميّة الإيرانيّة ودورها في مواجهة التهديدات الناعمة، رسالة ماجستير، جامعة الإمام الحسين سلام الله عليه الشاملة.

[6] الاقتصاد المقاوم "إيران من صناعة الأباريق إلى تقنية النانو"، صادق النابلسي وزياد ناصر الدين، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2020.

النظامين الاشتراكي والرأسمالي، والتي جعلت البشرية تقع تحت وقع الظلم والتفاوت الطبقي الظالم والجشع والاحتكار والكثير من المشكلات الاجتماعية والسياسة، فسعى الاقتصاد المقاوم في كل تفرعاته –هويةً وأسلوباً وتنظيماً– إلى تقديم رؤيةٍ تنسجم مع الملكات الأخلاقية والحاجات الفطرية السليمة للإنسان وفق تعاليم القرآن ومبادئ الإسلام.

- **خصائص وسمات الاقتصاد المقاوم:**

أولاً: هو نموذج مبني على أساس علمي واضح وصلب:

لم يعتمد المفهوم العام للاقتصاد المقاوم على مبدأ العدالة الاجتماعية فقط، بل استند إلى الأسس العلمية والبرامج والأنظمة والتطبيقات العالمية التي تحكم تحت مبدأ الحقوق والعدل، فشكَّل نموذجاً معاكساً للرأسمالية والاشتراكية الذي عاش الإنسان في ظلهما في البؤس والمحدودية والاستغلال والامتهان، ورغم التطورات والتغيرات الكمية التي رفعت الحياة المادية درجاتٍ مهمةً في العقود الأخيرة، فإن المال أصبح صاحب الأولوية على الإنسان الذي جرى التعامل معه على أنه وسيلة إنتاج للوصول الى الربح السريع.

فمن ضمن التدابير الذي سيعمل عليها الاقتصاد المقاوم:

- التزام مراعاة القواعد والأصول الإسلامية في بناء القرارات والتخطيطات وصناعة المؤسسات الاقتصادية والمالية.
- إيجاد نظام ضريبي عادل واحد لجمع الضرائب والتأمين الاجتماعي، وتسهيل دخول الاقتصاد العلمي إلى المجالات الاقتصادية الشاملة، ووضع بنية قانونية للنظام المصرفي لتحقيق الانتفاع العادل للإنتاج المصرفي، واستفادة كل أبناء المجتمع من الخدمات المالية.

ثانياً: هو اقتصاد الاكتفاء الذاتي:

لقد كان التركيز على أن يكون الاقتصاد نابعاً من القدرات المحلية الذاتية هو أمر محوري في استراتيجية الاقتصاد المقاوم، حيث تم بناءه اعتماداً على الجيل الشاب من المواطنين المفعم بالطاقة والاندفاع، والأهم؛ المسلح بالعلم والمعرفة والثقة بالنفس، وبالتالي يوجه الاقتصاد إلى أن ينبع من الداخل، من داخل إمكانيات الشعب، لكن في الوقت نفسه ليس عليه أن يكون منغلقاً على نفسه، فليس المقصودُ منه الانطواءَ والعزلةَ والتقوقع، بل عليه أن يمتلك الجهوزية

الاقتصادية الكاملة للتفاعل مع الأسواق الخارجية فيتحقق التوازن، فلا يكون خاضعاً للضغوط الخارجية ولا منغلقاً أمام الإمكانيات الداخلية. فيمكننا القول أنَّ الاقتصاد المقاوم هو اقتصاد داخليُ الإنتاج خارجيُّ التوجه، يرتبط ويتفاعل مع اقتصادات العالم كافة، ويتعامل معها من موقع القوة لا الضعف والانغلاق.

ثالثاً: هو اقتصاد يحتاج الى جميع عناصر المجتمع:

إن أساس الاقتصاد المقاوم مبنيٌّ على أسس علمية، ويسعى خلف التقدم العلمي بكل مجالاته، ولكن هذا لا يعني أنه محصور بالعلماء فقط، وأنهم وحدهم من يحق لهم تقديم المقترحات ووضع الخطط والبرامج بشأنه، بل يجب أن تحشد الطاقات من كل قطاعات المجتمع من العمال وذوي التجارب والمهارات المتنوعة لتكون مساهمة ومؤثرة في الاقتصاد. فيرى منطق الاقتصاد المقاوم أن الاعتماد على العلم لا يعني إطلاقاً أن ذوي الخبرات والتجارب من الصناعيين أو المزارعين والذين قاموا بإنجازات وأعمال كبرى طوال سنوات حياتهم لا يمكنهم أن يؤدوا دوراً في الاقتصاد المقاوم، بل على العكس تماماً دورهم مهم جداً، وهذا المنطق يتيح لكل أبناء المجتمع دوراً كبيراً في صناعة اقتصاده، فلا تنحصر المساهمة بين نخبة اقتصادية وعلمية، بل على جميع أفراد المجتمع وكل من يمتلك خبرة علمية تنميةُ الاقتصاد وتطوره وبناء مستقبل أفضل لهم ولوطنهم.

رابعاً: هو اقتصاد يقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية:

يرى المرشد صاحب الفكر الاقتصادي للاقتصاد المقاوم أن النمو الاقتصادي ليس وحده هو محور التعافي وشفاء البلاد من العدوان والظلم، وهو تماماً على عكس أفكار الرأسمالية. حيث ترى الرأسمالية أن التقدم والاستقرار الاقتصادي يكون بازدياد الدخل القومي ازدياداً تراكمياً، ولكن الاقتصاد المقاوم رأى أنه عندما تكون الزيادة التراكمية للدخل الوطني أكبر من معدل النمو السكاني وبالتالي لا يزداد الفقر ولا ترتفع الأسعار، وهذا يعني أيضا زيادة في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية مما يؤدي حينها فقط إلى انعدام الظلم والاستغلال، فقد يكون هناك نمو في الناتج المحلي ولكنه يحبس لدى الحكومات في خزائنها أو تقوم بصرفه على شؤون التوسع الغير مشروع والعدوان والحروب غير المشروعة، وبالتالي يخدم النمو الوطني فئات معينة من الشعب، حيث يوجه المرشد أن الاقتصاد يدور حول (محور العدالة)، وبالتالي لا يكتفي بمؤشرات الاقتصاد الرأسمالي للحكم على النمو الوطني، ولكن محور العدالة الاقتصادية

والاجتماعية هو من الشواخص المهمة في مبادئ الاقتصاد المقاوم، ومع ذلك؛ لا يعني هذا عدم الاهتمام بالمؤشرات العلمية الموجودة في العالم، ولكن مع الاهتمام بها فإن العمل يجب أن يدور حول محور العدالة، والتي تعني توزيع الزيادة في الثروة الوطنية على مختلف شرائح الشعب.

خامساً: هو اقتصاد يواجه الحظر والعقوبات السياسية والاقتصادية:

لقد جاء اسم الاقتصاد المقاوم من قوة فعله، فهو في حقيقة الأمر مقاوم اسماً وفعلاً، ويواجه الأعداء والمعتدين، ولا ينتظر من القوى المسيطرة على العالم أن ترفع عقوباتها أو حظرها، ولا ينتظر أن يجلس وإياهم على طاولة المفاوضات، على العكس تماماً؛ فهو يسعى جاهداً إلى الاتكال على قوى الشعب البشرية والعلمية، وإرادة الإنتاج، وتكاتف شرائح الشعب معاً، وعزيمة أبنائه بالاستناد الى أرضية علمية ثابتة مصاحبة لقدر كاف من التكنولوجيا لدعم الاقتصاد والنهوض بالبلاد إلى صفوة الأمم بكل شرف وعزيمة، وبدون أن تقع البلاد تحت سطوة الذل وترضخ لشروط خارجية هدفها سلب الثروات وإفراغ الأمة من قوتها.

سادساً: هو اقتصاد يصحح الانحرافات ويعدل السياسات:

لقد أشار الاقتصاد المقاوم إلى مواطن الضعف والخلل في السياسات والاستراتيجيات، ودعا إلى التصدي لكل الانحرافات، حيث طلب من السطات التشريعية والتنفيذية والقضائية أن تتحلى بالإبداع والجدية والاندفاع مترافقاً بمتابعة العمل واحتواء الأخطاء. وقد أكد أصحاب النظرية أن التصدي للأخطاء سيؤدي إلى ارتفاع أداء المسؤولين في الدولة، وسيدفعهم إلى إيجاد الحلول لكل المشاكل الاقتصادية كالبطالة والاستيراد والتصدير وسعر الصرف والتضخم، كما أن مكافحة الفساد من شأنها أن تدفع الأفراد لتوخي الحذر، وترفع من شعورهم بالمسؤولية تجاه الوطن والدولة، وتوجههم نحو إصلاح الخلل في البرامج، ومعالجة المشاكل الناجمة عن التقصير وسوء التقدير أو ضعف التخطيط الاستراتيجي.

سابعاً: هو اقتصاد التطور المستمر، الثابت، الطويل الأمد:

إن فكر الاقتصاد المقاوم ومقوّماته وأدواته لا يجب أن تكون آنية أو مؤقتة، ولا يجب أن يوجد حلول مؤقتة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعترض أحوال البلاد. إن ما يدعو إليه هذا الفكر هو أن تبقى جذوة الحركة والاندفاع مشتعلة، وأن يسعى إلى التنبؤ المستمر بالمشكلات والعمل على إيجاد الحلول المتوقعة بدون حدوث صدمات في حال حدوثها كان يمكن

تجنبها في حال الترصد لوقوعها بشيء من الانتباه والفراسة والتنبؤ العلمي، وبالتالي جاءت مصطلحاتٌ من قبيل اليقظة والوعي وتحمل المسؤولية ومواصلة العمل ومضاعفة الجهود ضمن أساس الحديث عن مقومات الاقتصاد المقاوم، ويحث بها مختلف الفئات المتعلمة والكفؤة على التفكير والإبداع واستثمار الفرص وتوظيف العقل والتدبير الفطن والعلم والتجارب لتحقيق آمال الشعب.

- **ركائز الاقتصاد المقاوم:**[7]

لتمهيد الطريق لِفكرٍ عظيمٍ كفكر الاقتصاد المقاوم كان لابد من وجود ركائز متينة يقوم عليها؛ يمكننا تفصيلها فيما يلي:

- دعم الإنتاج الوطني:

إن دعم المنتج الوطني هو اللبنة الأساسية في تقدم الاقتصاد، وهذا الأمر يجب أن يتحول لوجهة عامة تنتهجها سائر أطياف الشعب، بالإضافة إلى أن تصبح استراتيجية يسير عليها أصحاب القرار في الدولة من خلال تقديم المساندة القانونية والتشريعية من ناحية سن التشريعات الداعمة وتقديم المساندة القضائية والدعم المالي. فحين يزدهر الإنتاج يجب أن يشدد على الاستهلاك المحلي ويوجه إلى الداخل قبل الخارج، لأن الإنتاج والاستهلاك وجهان لعملة واحدة في سبيل بناء اقتصاد وطني ناجح وقوي.

- الجودة والإتقان:

لا يمكن لأي منتج أن يصل إلى أسواق العمل إلا إذا كان منافساً من ناحية الجودة والتفاني والدقة والإتقان، وذلك بِحَثِّ الاقتصاد المقاوم –في كل تصريحات مفكّريه– سوقَ الإنتاج أن يتم العمل والإنتاج على أتم وجه بكل دقة واحتراف، حتى يتمكن من المنافسة في السوق المحلي والسوق العالمي على حد سواء.

- الاستثمار برؤوس الأموال:

يرى الاقتصاد المقاوم أن على أصحاب رؤوس الأموال أن يضعوا أموالهم في المكان الصحيح دون هدر، والانتباه إلى سوء التدبير، لأن الكثير من الدول تعاني بسبب تركيزها على مشروعات بسبب سوء الإدارة والهدر واختيار القطاعات الغير مؤثرة للاستثمار فيها، مثل السعي

[7] الاقتصاد المقاوم طريق التحرير، (الحالة الفلسطينية أنموذج)، الدكتور محمد الحوراني، اتحاد الكتاب العرب ومؤسسة أرض الشام، 2022.

نحو إنتاج السلع الكمالية أو استيراد الرفاهيات، وبالتالي على أصحاب رؤوس الأموال الاستفادة من الإمكانات المتوفرة بالحد الأقصى والأمثل وتخفيف المصاريف والهدر، لأن ضعف التدبير وسوء التخطيط يؤدي إلى ارتفاع مصاريف الإنتاج، فيقل الربح ويقل الإنتاج والعمل.

- القوى العاملة:

انتقد مفهوم الاقتصاد المقاوم المنهج الليبرالي والاشتراكي في التعامل مع الطبقة العمالية، فقد أشار إلى ما يلي:

- بحجة تفعيل النشاط؛ يقوم الاقتصاد الليبرالي الذي يدعي أنه حر بسحق طبقة العمال، فيشكل سجناً وحبساً على الطبقات المظلومة والفقيرة؛
- أثبت الاقتصاد الاشتراكي خطأه وإخفاقه على الصعيد العملي وعلى صعيد التجربة؛
- لا يكفُّ الليبراليون والاشتراكيون عن إطلاق الوعود بإصلاح الأمور، لكنهم لن يستطيعوا إصلاحها بالإضافة إلى مشكلاتهم الأخلاقية والعقائدية والنظرية والفكرية.

لقد شكلت القوى العاملة ركيزة الاقتصاد المقاوم من خلال:

- أن العمال لم يسمحوا بتوقف الإنتاج بالقدر الممكن من المواد الأولية والأساسية بسبب إيمانهم بالبلاد وثقتهم بقدرتهم على فعل ما يجب؛
- أن العمال شاركوا في الحروب العسكرية، فقد شكلت الطبقة العاملة الخط الأساسي الذي رفد جبهات القتال العسكرية، بالإضافة إلى مشاركتهم في الحرب الاقتصادية، فهم من سيحمون الوطن والمجتمع.

ولذلك أوصى الفكر الاقتصادي المقاوم بتكريم الطبقات العاملة المحرومة المستضعفة، ورفع الظلم والحرمان عنها، وأن تكون هي الأساس عند وضع الاستراتيجية والتشريع وعند سن القوانين.

- الإقدام والعمل:

وضع الفكر الاقتصادي للاقتصاد المقاوم مجموعة من الأولويات الاقتصادية تحت شعار (الإقدام والعمل)، والذي كان هدفها النهوض بالاقتصاد، والتي سنعرضها وفق ما يلي:

أولاً: أن يتم تحديد الأبواب الاقتصادية والإنتاجية التي تشغّل الاقتصاد وتضخ الأموال في مفاصل الدولة والبلاد وتفتح أفاقاً جديدة لتشغيل قطاعات موازية تعمل عملها وتكبر في ظلها.

ثانياً: إصلاح كل الطاقات الإنتاجية المعطلة أو التي تعمل بأقل من قدراتها الإنتاجية، وإحياء كل الإنتاج المحلي، والتشجيع على الاستهلاك المحلي أيضاً.

ثالثاً: أن يدرس الاقتصاديون نسب الاستيراد والاكتفاء بشراء السلع الضرورية جداً والتي لا تؤثر على الإنتاج المحلي، وتوجيه الاستثمار لتقوية الصناعات المحلية.

رابعاً: إدارة الأموال التي تأتي من الخارج والمملوكة بالأصل لأهل البلد بطريقة مفيدة في حالة استعادتها، وتوجيه أصحاب رؤوس الأموال إلى الاستثمار بدلاً من المصارف الخارجية أو صرفها في مواطن البذخ والترف.

خامساً: تفعيل دور العلم والمعرفة في مفاصل الاقتصاد والمجتمع وتحويل القطاعات الاقتصادية الداخلية إلى قطاعات قائمة على أساس المعرفة والإبداع الشعبي، ورفع المستوى التقني من أجل النهوض بالعمل.

سادساً: إعادة الاستفادة والانتفاع من القطاعات التي سبق أن تم الاستثمار فيها وأدت مهامها على أكمل وجه، فلا يجوز أن تُهدَر الجهود العلمية والمعرفية والفنية التي احتاجت إلى فترة طويلة وأثمرت، إذ لا بد من إعادة إحياء القطاعات التي بُذِلَت المساعي في سبيلها والانتفاع منها مراراً وتكراراً.

سابعاً: وضع حدود وقيود واستراتيجيات عند إبرام عقود مع الخارج، فما دامت هناك أية قدرة على الصناعة أو التطوير محلياً لا يجب أن يتم الاستيراد من الخارج، ويجب التحضير والإنجاز داخلياً وبيد عاملة وطنية.

ثامناً: يجب أن تكون مكافحة الفساد من أولويات الدولة والشعب، لما تلحق من ضرر بالاقتصاد، فلا يجب أن يكون هناك أي تساهل مع من يؤثر على ثروات البلاد ويستحوذ عليها، فهذا ينافي بشكل كبير أهم مبادئ الاقتصاد المقاوم الذي ينادي بالعدالة الاجتماعية، وبالتالي يجب توافر إرادة لمكافحة الفساد والمفسدين.

تاسعاً: ترشيد استهلاك الطاقة، وضخ المبالغ التي سيتم توفيرها في جوانب تنموية أساسية.

عاشراً: الاهتمام الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، والتي تساهم في تطوير الاقتصاد، فيكون الحل الأمثل لمعالجة مشكلة البطالة وتولد الحياة والحركة في مفاصل الدولة، وتستفيد منها بشكل خاص تلك الفئات الضعيفة.

نقاط الضعف والقوة في محور الاقتصاد المقاوم:[8]

نقاط قوة الاقتصاد المقاوم:

أولاً: **عنصر الشباب:**

الشباب هو ثروة البلد والاقتصاد، فلم يترك الاقتصاد المقاوم فرصة إلى أشار إلى أهمية الفئة العمرية الشابة في تطوير البلاد على مختلف المستويات.

ثانياً: العدالة الاجتماعية:

من أهم نقاط القوة الأساسية في فكر الاقتصاد المقاوم قضية العدالة ودثر الفروقات بين الطبقات، فهذا الاقتصاد لا يريد أن ينمو ويزدهر على حساب فئات الشباب الضعيفة، إذ لا معنى لوجود قوة الدولة بدون قوة الشباب وراحته حيث تتوافر كل الاحتياجات الأساسية من تعليم وطبابة وخدمات مختلفة. وبما أن الفقر نسبي فإن دائرة الاتفاق العام يجب أن تكون متحركة لا جامدة، وتتطور مع التطور الاجتماعي، وغاية هذا الاتفاق رفع مستوى من هم تحت خط الفقر إلى المستوى المطلوب ليصبح الفقراء في مستوى سائر الناس.

ثالثاً: علاقة الحاكم بالشعب:

من دعائم الاقتصاد المقاوم أن يكون المسؤول محبوباً من قبل الشعب ويتمتع بشعبية، ومعنى ذلك أن يحظى سلوكه وسياساته بالقبول الشعبي في الأوساط العامة. ففي حال لم تكن الحكومة والحاكم يقومان بواجباتهم في عملية الإصلاح والتطور وفسح المجال أمام القطاعات الإنتاجية والخدمية وتوفير السلع والخدمات الضرورية، فمعنى ذلك أن الحكومة والحاكم الذي يترأسها يجب أن تتنحى وتستبدل بها حكومة أخرى تقوم بواجبها وتلبي تطلعات الشعب على أكمل وجه، فالشعبية والقبول بين الحاكم والشعب يعكسان الحالة النفسية والاجتماعية للناس، وبالتالي فإن الجماهيرية ميزة ومقوم أساسي من مقومات الفكر الاقتصادي المقاوم في وقتنا الحالي.

رابعاً: **التنوع الاقتصادي:**

يهدف هذا الفكر إلى فتح مجالات جديدة أمام الطاقات الشابة واليد العاملة، وإدراج قيمة إضافية للاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن أحد أولويات الاقتصاد المقاوم تنويعُ هيكل الإنتاج وخلق قطاعات مولدة للدخل ليزيد تنويع مصادر الدخل الوطني هيكلَ الإنتاج وخلقَ قطاعات مولدة

[8] الاقتصاد المقاوم، مرجع سابق.

للدخل، وليخلق فرص عمل ورفعَ معدلات النمو والناتج المحلي الإجمالي. فالتنوع يخلق بيئة اقتصادية قوية قادرة على التغلب على أي عدوان خارجي، ويترك بناءً اقتصادياً قوياً للأجيال القادمة والحالية.

خامساً: الثقة الوطنية:

إن الثقة بالقدرات الوطنية هي سبيل التقدم، وإن فقدان ثقة الشعب بذاته هي الثغرة التي يقتحم من خلالها العدوان صفوف البلاد.

سادساً: تماسك الشعب والوحدة الوطنية:

إن من أهم نقاط قوة الفكر المقاوم هو تماسك الشعب واللحمة الوطنية التي يعيشها، فعلى الشعب أن يكون واعياً ويتصف باليقظة والحيطة والحذر، يعرف أعداءه ويفهم أساليبهم ويضع ضابطاً ليتحكم بقوته التي تأتي من وحدته. فالانسجام في الداخل والاتحاد الوطني وإخلاص الحكومة والحاكم والشعب لمصلحة البلاد كفيلٌ بحماية أي مجتمع من التأثير السلبي الخارجي.

نقاط الضعف في الاقتصاد المقاوم:

أولاً: التهديدات الداخلية وتجاهل عدو الداخل:

إن عدو الداخل هو أول ما يهدد الفكر الذي يدعو إليه أنصار الاقتصاد المقاوم، فالمنافقون الذين يشيرون إلى الأخطاء بدون الحديث عن الحلول والذين يثيرون الشائعات التي تحبط العزيمة الوطنية وتفكك المجتمع وتقوض دعائم الاقتصاد الداخلي هم أول ما على الحكومات محاربتهم والانتباه إلى سلوكهم، واللامبالاة حول ما يحيكوه من مكائد والتعامل معهم بلا جدية يساعدهم على تنفيذ غايتهم، والتوجه نحو الثقافة الغربية يضيع الطريق ويُفشِل أية محاولة نحو التقدم في استراتيجية واضحة هدفها النهوض بالبلاد ضمن ثقافتها ومنطقها وعاداتها، كما أن النزاعات الداخلية تحرف المجتمع عن أهدافه الحقيقية المفيدة.

ثانياً: الاعتماد على العائدات النفطية فقط:

النفط هو الذهب الأسود في أي بلد، يمكنه أن يمنح البلاد الكثير من الخيرات والموارد، ولكن أن يكون المصدر الوحيد للوارد أمرٌ يحوّل الدولة إلى دولة جامدة لا هدف لها في التطور، وهذا له انعكاسات كبيرة على النفسية التربوية والاقتصادية، ويحول الشعب إلى شعب كسول

خانع متواكل. وبالتالي؛ الاعتماد على النفط من أسباب الضعف في الاقتصاد، ويجب التخلص منه من خلال البدائل والمجالات الاقتصادية الأخرى.

ثالثاً: الانخراط في العولمة:

الانخراط في العولمة كفيل بتدمير الاقتصاد والمجتمع، فالقوى العالمية المهيمنة على العالم تمتلك قدرة رهيبة على التأثير والتخريب والعبث بالثوابت والثقافة والاقتصاد والعادات والتقاليد لأي بلد، وتحوّل أي بلد إلى بلد لا يملك أي قرار أو خيار، بل يصبح بلداً تابعاً مهيمَناً عليه لا يملك أي نفوذ على الثقافة والجيش والسياسة، مستغَلٌ خاسر لكل ثرواته وقدراته.

خاتمة البحث:

الندرة أو محدودية الموارد اللازمة لتلبية احتياجات كثيرة هي عامل مشترك في جميع الاقتصادات النامية والمتقدمة على حدّ سواء، لكن الفارق بين اقتصاد متقدِّم واقتصاد نامٍ يكمن في حسن إدارة وتوجيه الموارد النادرة لتحقيق أقصى منفعة ممكنة، وما يحتاج إليه الاقتصاد النامي على المدى القصير في ضوء العقوبات والضغط الخارجي الاستعماري هو إعادة توجيه سريعة لدفة الموارد، وإلى ضخّ أموال في الداخل لدفع النموّ الاقتصادي وتوفير تسهيلات الإنتاج وتحسين البنية التحتية العاملة والإنفاق الاستثماري في مشروعات كثيفة الاستخدام للعنصر البشري لخلق فرص عمل في الداخل تساعد على تخفيض البطالة المهدِّدة للأمن، وإعادة توجيه –ولو جزء من الأموال– لحلّ مشكلات الداخل الصحية والتعليمية والبيئية وتطوير قدرات العامل البشري وتَبَنِّي تكنولوجيات حديثة للإنتاج ولمحاصرة الفساد المالي والإداري.

المراجع:

- الاقتصاد المقاوم للتحرر من هيمنة دول الاستكبار والاعتماد على الذات، محمد صالح حاتم، مقال 22 آب 2022.
- من كلمة الإمام الخامنئي في لقائه حشداً من أهالي محافظة أذربيجان الشرقية بمناسبة ذكرى انتفاضة 29 بهمن، 2018/2/18.
- القوّة الناعمة الاقتصادية للجمهورية الإسلاميّة الإيرانيّة ودورها في مواجهة التهديدات الناعمة، رسالة ماجستير، جامعة الإمام الحسين سلام الله عليه الشاملة.
- الاقتصاد المقاوم "إيران من صناعة الأباريق إلى تقنية النانو"، صادق النابلسي وزياد ناصر الدين، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2020.
- الاقتصاد المقاوم طريق التحرير، (الحالة الفلسطينية أنموذج)، الدكتور محمد الحوراني، اتحاد الكتاب العرب ومؤسسة أرض الشام، 2022.